

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر المدني الموازي لمنتدى المستقبل عمان - الأردن، 27 - 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006

بين 27 و 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006، اجتمع ثلاثمائة وخمسون ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني في ثلاثين دولة من دول العالم العربي وغرب آسيا، في العاصمة الأردنية، عمان، للمشاركة في أعمال المؤتمر المدني الموازي لمنتدى المستقبل.

وقد تباحث المشاركون بقدر عال من المسؤولية والجدية الأوضاع العامة للمنطقة وأفاقها المستقبلية ومدى التقدم الحاصل على صعيد نشر الديمقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان، وتوقفوا أمام المعوقات والاستعصاءات التي تعترض طريق التقدم في هذا المجال.

وتوزع المشاركون في المؤتمر على سبع مجموعات عمل متزامنة لمناقشة القضايا المدرجة على أجندة عمل منتدى المستقبل الوزاري، الذي يعقد يوم 30 تشرين الثاني /نوفمبر 2006 في منطقة البحر الميت، بحضور ممثلين عن المؤتمر المدني الموازي، فتناولت هذه المجموعات قضايا ذات أولوية، كاليقظة القانونية والمجتمع المدني، التعددية السياسية والانتخابات، سيادة القانون واستقلال القضاء، الشفافية والفساد، الإعلام المستقل، إضافة إلى قضايا التمكين السياسي والاقتصادي لكل من المرأة والشباب.

وبناءً على روح المناقشات التي تمت في الجلسات العامة وورش العمل المتزامنة، واعتماداً على التوصيات التي خرجت بها مجموعات العمل فإن المجتمعين يعلنون في هذا البيان الختامي ما تمّ التوصل إليه من خلاصات واستنتاجات وتوصيات.

يعبر المؤتمر عن الرؤية المشتركة للمنظمات المشاركة في تحقيق تقدم ملموس في مجالي الإصلاح وتقوية الديمقراطية في المنطقة، من خلال أنظمة حكم تسودها الحرية والديمقراطية والحكم الصالح والشفافية، ويتمتع مواطنوها بحقوق وفرص متكافئة وعادلة. ويرى المؤتمر أن المجتمع المدني شريك رئيسي في عمليات الإصلاح والمشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة ومكافحة الفساد وتطبيق مبادئ الحكم الصالح، والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان.

وإذ يسجل المؤتمر أن بعض التقدم قد تحقق على هذه الأصعدة في أجزاء مختلفة من المنطقة، إلا أنه يرى ضرورة انتهاج سياسات شاملة ومنتاسكة في مجال الإصلاحات، ولاسيما الإصلاح السياسي، واعتبار الإصلاحات الديمقراطية خطوة أولى للتقدم في مجالات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها، ويدعو حكومات الإقليم إلى إظهار إرادة سياسية أكبر لاعتماد الإصلاحات السياسية الملحة، وبخاصة على صعيد ديمقراطية الأطر الانتخابية وتكريس التعددية الحزبية والسياسية وسيادة القانون وضمّان القضاء المستقل والإعلام الحر، وفتح أبواب المشاركة السياسية أمام جميع المواطنين، وفي مقدمتهم النساء والشباب، كما يدعو المؤتمر هذه الحكومات إلى الالتزام بجداول زمنية محددة لتنفيذ الإصلاحات المذكورة، وتوفير آليات فعالة للمراقبة والمتابعة، وتمكين منظمات المجتمع المدني المعنية من أخذ دورها كاملاً في هذا المجال.

و يؤكد المؤتمر أن لدى حركة المجتمع المدني في دول المنطقة الرغبة والإرادة للعب دورها كشريك كامل في عمليات تعزيز الديمقراطية وتطبيق الإصلاحات الملحة، كما يؤكد أن المجتمع المدني في دول المنطقة مؤهل وقادر على لعب هذا الدور إذا ما توفرت له البيئة القانونية اللازمة، وأزيلت من طريقة العقوبات التشريعية والإجرائية التي لا زالت تحد من فعاليته وحرية.

ولاحظ المؤتمر التقدم الحاصل على صعيد مساهمة منظمات المجتمع المدني في إطار منتدى المستقبل، ورحب بإنشاء "مؤسسة المستقبل"، ودعا إلى مأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني في أطر دائمة من خلال "منتدى المستقبل" وغيره من مجالات العمل .

وحلّص المؤتمر إلى أنه رغم مظاهر التقدم الجزئية المتحققة في مجال تعزيز الديمقراطية والإصلاحات السياسية في عدد من بلدان المنطقة، إلا أنها أبعد ما تكون عن طموح الشعوب وحركة المجتمع المدني فيها. كما شدد المشاركون على أهمية التقدم بعملية إصلاح شاملة هدفها بناء تحول ديمقراطي مستمد من القوى الذاتية للمجتمع بمكوناته الفكرية والثقافية والاجتماعية، وصولاً إلى ديمقراطية مستدامة وحكم صالح يستندان إلى حوار وتوافق وطني داخلي وإرادة سياسية حاسمة لا يشوبها التردد.

وتوقف المؤتمر أمام القوى المحركة للتغيير والتقدم الديمقراطي في المنطقة، فدعا إلى تعاون أكبر بين مكونات وأعمدة الإصلاح، خصوصاً بين الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والأحزاب والقطاع الخاص والإعلام.

ودعا المؤتمر الحكومات إلى تطوير موقفها من منظمات المجتمع المدني، ونقله من مستوى الاعتراف المبدئي إلى مستوى التعاون المؤسسي، وبناء أطر للشراكة، وفي الوقت نفسه احترام استقلاليتها وحققها في تنفيذ مشاريعها ونشاطاتها بحرية، وممارسة دورها في المتابعة والمراقبة.

كما دعا المؤتمر الحكومات إلى إقرار التشريعات وتوفير الحوافز للقطاع الخاص لتحمل مسؤوليته الاجتماعية، ودعم مشاريع وبرامج منظمات المجتمع المدني. ودعا الأخيرة إلى التقدم بمشاريع عمل لبناء شراكات طويلة المدى مع القطاع الخاص.

وحدث المؤتمر على إيجاد آليات تعاون بين حركة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية من أجل تعبئة الموارد البشرية المعطلة والاحتياطية وزجها في عمليات البناء الديمقراطي والتغيير والتحديث.

و حول تأثير العامل الدولي في عمليات الإصلاح، لاحظ المؤتمر أن اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الدول الثماني الكبرى في الشمال و بلدان المنطقة، يمكن أن تكون أداة فعالة لتعزيز برامج الإصلاح وتقوية الديمقراطية، إذا ما اقترنت باحترام ظروف التطور التاريخي لهذه المجتمعات، إذ لا يمكن تصدير نماذج جاهزة للديمقراطية إلى المجتمعات الأخرى. وفي هذه المناسبة يعبر المؤتمر عن رفضه لاستمرار دعم الدول الكبرى لأنظمة مستبدة في المنطقة.

ودعا المؤتمر دول الشمال الصناعي إلى مساعدة المجتمعات المدنية على الاستدامة وبناء قدراتها، وحث المنظمات غير الحكومية في الشمال على بناء علاقات تكاملية ومتكافئة مع منظمات المجتمع المدني في دول المنطقة، وتوفير أدوات فعالة فيما بينهما لتعزيز التضامن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وقوم المؤتمر خبرات وتجارب بناء التحالفات والشبكات بين منظمات المجتمع المدني، وناقش آفاقها وخطتها المستقبلية. ولاحظ المؤتمر أن مستوى التشبيك والشراكات قد شهد تحسناً ملموساً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفع عدد الشبكات والمظلات المشتركة بين المنظمات غير الحكومية بما في ذلك الشبكات الإقليمية العاملة في مجالات التنمية الديمقراطية والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، وازدادت في الوقت نفسه نشاطاتها وتنوعت برامجها.

وفي هذا الخصوص، عبر المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تطوير إطار مشترك بينهم لمأسسة التعاون بين المنظمات المشاركة، ووضع أجندة عمل مشتركة لهم، والعمل على إيجاد مرصد إقليمي للديمقراطية والإصلاح السياسي، وبناء موقع دائم على شبكة الإنترنت، وإصدار نشرة دورية منتظمة تغطي نشاطات المنظمات المشاركة، وتنفيذ مشاريع مشتركة بين المنظمات الأعضاء في المؤتمر.

واستأثرت الأزمات والنزاعات الإقليمية باهتمام المؤتمر، سواء في جلساته العامة أو ورش عمله المتزامنة، حيث أدان المؤتمر استفحال معاناة الشعب الفلسطيني جراء استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وسياسات العقاب الجماعي والترحيل القسري والعزل العنصري والتجويع والحصار وقتل المدنيين، كما أدانوا العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان والذي استهدف البنى التحتية والسكان الأمنيين في عموم البلاد.

كما شجب المؤتمر الدعم الأمريكي لهذه الممارسات الإسرائيلية في ظل صمت دولي ملحوظ وازدواجية المعايير تجاه تطبيق القانون الدولي الإنساني وفي الوقت نفسه فقد. أدان المؤتمر كل أنواع الإرهاب وقتل الأبرياء من المدنيين، تحت أي غطاء أو ذريعة كانت، بما في ذلك إرهاب الدولة.

كما أدان المشاركون اتساع نطاق الفوضى والعنف في العراق، وعبروا عن خشيتهم من انفلات زمام الأمور في هذا البلد، بما يهدد بنشوب حرب أهلية سافرة على أساس عرقي ومذهبي قد تقضي إلى تهديد وحدة العراق الترابية.

ولاحظ المؤتمر إن الصراعات والتوترات الإقليمية، قد تركت آثارها المدمرة على عموم المنطقة التي تشهد استقطاباً متزايداً ، مما يهدد بامتداد الصراعات إلى مناطق عدة. وأكد المشاركون في المؤتمر أهمية التدارك الفوري لهذه الأوضاع من خلال العمل على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، ووضع حدٍ للاحتلالات الإسرائيلية للأراضي العربية، وإفساح المجال أمام تسوية عادلة ودائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

ودعا المجتمعون إلى وضع نهاية للاحتلال في العراق وأفغانستان، من خلال جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من هذين البلدين في أسرع وقت ممكن ، كما دعا المؤتمر حكومات الدول المجاورة للعراق ، وكذلك المجتمع الدولي للتدخل الفوري لمساعدة الشعب العراقي على وقف مسلسل القتل اليومي ، واستئناف الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية ، بما يضمن وحدة وسيادة العراق في إطار نظام سياسي ديمقراطي تعددي .

وانتهى المشاركون إلى أن استمرار النزاعات و التوترات قد شكل مبرراً و ذريعة لتعطيل التقدم بالعملية الديمقراطية، و للمماطلة في إجراء إصلاحات جادة و عميقة، و تسبب باستفحال الفساد و القمع و الفقر و البطالة و تعطيل عمليات التنمية.

وأنهى المشاركون أعمالهم بعقد جلسة ختامية لمناقشة حصيلة المداولات و إقرار التوصيات الصادرة عن مجموعات العمل الخاصة بالمحاور السبعة ، وقرر إدماجها بالبيان الختامي بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ منه.

وبهذه المناسبة عبر المشاركون في المؤتمر عن شكرهم للجنة التحضيرية الأردنية على جهودها في تنظيم أعماله، ولكل العاملين والعاملات الذين سهروا على راحة المشاركين، كما توجهوا بالشكر لكل الدول والمؤسسات التي ساهمت بدعم هذا المؤتمر.